S/PV.7945

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٩٤٥

الاثنين، ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد بيرموديث	(أوروغواي)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إثيوبيا	السيد وولديغيريما
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد لامبرتيني
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد يإينشوستي جوردن
	السنغال	السيد سيس
	السويد	السيد سكاو
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيدة غيغين
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بالعراق

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالقرار ٢٢٩٩ (٢٠١٦) (S/2017/357)

التقرير الرابع عشر المقدم من الأمين العام عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢٠١٧ (٢٠١٣) (S/2017/371).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بالعراق

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالقرار ٢٢٩٩ (٢٠١٦) (S/2017/357)

التقرير الرابع عشر المقدم من الأمين العام عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢٠١٧ (٢٠١٣) (S/2017/371).

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل العراق إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد يان كوبيش، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/371 التي تتضمن التقرير الرابع عشر المقدم من الأمين العام عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣).

وأعطي الكلمة الآن للسيد كوبيش.

السيد كوبيش (تكلم بالإنكليزية): لقد أصبحت أيام ما يسمى بخلافة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام معدودة بفضل شجاعة قوات الأمن العراقية ووطنيتها، بما في ذلك قوات الحشد الشعبي وقوات البشمركة ومتطوعي القبائل، فضلا عن صمود الشعب العراقي نفسه. وبالتالي، فقد أصبح تحرير الموصل وشيكا، وبدأ تمدد العمليات إلى مناطق وجيوب داعش المتبقية، بما في ذلك على طول الحدود مع سوريا.

وكان اجتماع التحالف الدولي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية المعقود في واشنطن العاصمة في ٢٢ آذار/مارس تذكيرا واضحا بأنه يجب علينا مواصلة التركيز على التحدي المتمثل في دحر داعش وتحقيق الاستقرار وإعادة التأهيل في العراق في مرحلة ما بعد التحرير على حد سواء. ولا غنى عن تقديم الدعم والمساعدة إلى العراق من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك الشركاء الإقليميون.

ويشجعني الالتزام المتواصل من جانب التحالف الوطني العراقي بتحقيق تسوية وطنية. وأقدّر أيضا الرؤية التي عرضها تحالف القوات العراقية وطال انتظارها تجاه التسوية الوطنية التاريخية، إلى جانب مبادرة استعادة الثقة. وفي بغداد، اعتمد المنتدى التركماني الذي يشمل الجميع رؤية تركمانية مشتركة بتاريخ ١٧ أيار/مايو، لتحقيق تسوية وطنية على أساس الاحترام المتبادل للمساواة في الحقوق والمسؤوليات داخل العراق المتحد. وثمة مجموعات أخرى والمجتمع المدني وعناصر قبلية تواصل تبادل رؤية كل منها بشأن كيفية إعادة بناء العراق بعد تنظيم داعش، والمبادئ التي سيقوم عليها ذلك.

وإن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ملتزمة بمساعدة الأطراف العراقية للتوصل إلى تسوية وطنية شاملة ترتكز على عدة مبادئ توجيهية: احترام الدستور العراقي ووحدة العراق، والمساواة في المواطنة من حيث الحقوق والمسؤوليات، والمساواة في المشاركة في العملية السياسية، ونبذ الإرهاب ومكافحته، ونبذ الطائفية، في جملة أمور أخرى.

ولا يمكن للمصالحة الوطنية أن تتكلل بالنجاح إلاّ إذا جاءت انعكاسا لاحتياجات الناس وتوقعاتهم، وليس السياسيين

فحسب. والنساء والشباب، الذين يشكلون أكثر من نصف سكان العراق، هم الفئة الرئيسية من السكان. وتحت عنوان ”العراق: الشباب والتعايش“، عقدت بعثة الأمم المتحدة سبعة منتديات منفصلة في جميع أنحاء البلد ضمت ما يزيد على ٧٥٠ من الشباب المشاركين من جميع المحافظات العراقية.

واختُتم المشروع في مؤتمر وطني انعقد في بغداد بتاريخ ٢٠ أيار/مايو ودعا إلى فصل الدين عن السياسة، وإنفاذ الطابع العلماني للدولة، وإنهاء نظام المحاصصة الطائفية عن طريق التشريعات، وإصلاح المناهج التعليمية من أجل تعزيز الهوية العراقية، والروح الوطنية وروح التسامح في العراق، وتمكين النساء، ولا سيما الشابات.

وهزيمة تنظيم داعش الوشيكة يجب أن توفر زخما ملحا لتلبية شواغل الأقليات وتمكينها من العودة الآمنة إلى ديارها. ولا تزال الأقليات في العراق تواجه تحديات وجودية تحتاج إلى اهتمام خاص.

ويجب أن تكون عودة جميع المشردين إلى المناطق المحررة على رأس قائمة أولويات حكومة العراق. وأود أن أعرب عن قلقي المستمر إزاء التأخير في عودة المشردين إلى المناطق المحررة منذ وقت طويل، مثل جرف الصخر أو أماكن في محافظة ديالى. بالإضافة إلى ذلك، لم تُحل بعد مئات من حالات الاختفاء المزعومة التي وقعت خلال العام الماضي في سنجار والصقلاوية في الأنبار وعند حاجز رزازا للتفتيش، أو خلال هذا العام في تاريميا. علاوة على ذلك، هناك حالات اختفاء نتيجة عمليات التفتيش التي جرت في المناطق المحررة. وعدم إحراز تقدم بشأن مسألة العودة يمكنه أن يؤثر على التكوين الديمغرافي ويقوض الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية وطنية.

وأحث بغداد وأربيل على الاستفادة من النوايا الحسنة التي تراكمت لديهما بسبب قتالهما المشترك ضد تنظيم داعش، وعلى الانخراط بشكل عاجل في الحوارات والمفاوضات السياسية الرفيعة المستوى حول المسائل الرئيسية المعلّقة في الميادين السياسية والاقتصادية والإدارية. وانعدام الحوار والتقدم بشأن مسائل من قبيل قيام اتحاد عملي يرتكز على الشراكة، أو تنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور المتعلقة بالحدود والأقاليم المتنازع عليها، سوف يثير المشاكل والتوترات بشكل متزايد.

ولقد أعلن كبار المسؤولين في إقليم كردستان العراق عن عزمهم على إجراء استفتاء في عام ٢٠١٧ حول الوضع المستقبلي للمنطقة. وشددوا على أن الهدف من الاستفتاء هو إظهار إرادة الشعب للعالم، وليس إعلان الاستقلال على الفور. كما أن السلطات في كركوك أظهرت استعدادها للمشاركة في الاستفتاء المقرر بشأن الوضع المستقبلي لإقليم كردستان العراق.

وواصلت القوات المسلحة التركية شن غارات جوية بلا هوادة على مواقع يشتبه في أنها تعود إلى حزب العمال الكردستاني في العراق. وشنّت لأول مرة في ٢٥ نيسان/أبريل غارة جوية على أهداف لحزب العمال الكردستاني في منطقة سنجار بمحافظة نينوى. وأعلن قادة أتراك أن الضربات ستتواصل لحرمان الحزب الكردستاني من ملاذ آخر وإبعاد التهديدات عن الأمن الوطني في تركيا. وأدان رئيس الوزراء العبادي الهجوم، محذرا من أن هذه الأنواع من الأنشطة تقوض الجهود الإقليمية ضد تنظيم داعش.

إن احترام سيادة القانون في العراق لا يزال ضعيفا. فمشكلة الاختطاف واحتجاز الرهائن، بصرف النظر عن الدوافع الجنائية أو غيرها، أصبحت مشكلة متزايدة. وثمة رجل دين شيعي بارز، هو مقتدى الصدر، حذّر من أن عدد حالات الاختطاف سوف يزداد في المستقبل بعد سيطرة ”ميليشيات مخزية“ على المناطق المحررة، على حد قوله. وفي ١١ أيار/مايو، ناقشت خلية الاستخبارات الوطنية التي يرأسها رئيس الوزراء العبادي مسألتي الاختطاف والجريمة المنظمة، وأدركت

الترابط القائم بين الإرهاب والجريمة المنظمة، واتخذت تدابير إضافية لمنع ارتكاب أفعال كهذه وتسويتها.

ولا تزال كفالة العدالة والمساءلة ذات أهمية إذا أريد للمجتمعات المحلية وللمصالحة الوطنية النجاح في فترة ما بعد تنظيم داعش. وبينما يحتاج المجتمع الدولي إلى أن يواصل بنشاط المبادرات التي تهدف إلى تعزيز المساءلة عن الجرائم الدولية التي يرتكبها تنظيم داعش في العراق، ويأمل في الحصول على الدعم من الحكومة العراقية، فإن الأمم المتحدة في العراق تضطلع بالعمل مع مجموعة من الشركاء لتعزيز المساءلة على الصعيد الوطني.

وثمة جدول زمني انتخابي مركّب يرتسم في العراق، بما في ذلك في إقليم كردستان، لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨. ومن الأهمية الرئيسية بمكان إجراء انتخابات البرلمان العراقي الجديد وفقا للدستور في نيسان/أبريل ٢٠١٨، تمهيدا لإنشاء الحكومة الجديدة التي ستدير البلد في فترة ما بعد تنظيم داعش.

وإن جوانب التأخير وأوجه عدم اليقين المتعلقة بالأطر والتحضيرات الانتخابية والقانونية والمؤسسية تزيد من الشعور بالقلق، وتثير الشكوك حول ما إذا كان ممكنا إجراء انتخابات مجالس المحافظات في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ بطريقة تكفل المصداقية والشمول فضلا عن المشاركة فيها على نطاق واسع.

ومنذ أن بدأت العمليات العسكرية لاستعادة الموصل في منتصف تشرين الأول/أكتوبر، فرّ ٧٠٠ ٠٠٠ شخص من ديارهم، وتمكّن حوالى خمسهم من العودة إلى ديارهم. ويقدّر بأنه لا يزال هناك نحو ٢٠٠ ٠٠٠ شخص يعيشون في الأجزاء الخاضعة لسيطرة تنظيم داعش في المدينة، حيث تفيد التقارير بأنهم يعانون من النقص الشديد في الغذاء والمياه، وهم معرضون لخطر القصف والوقوع في مرمى النيران المتبادلة.

ويواصل مرفق التمويل المعني بتحقيق الاستقرار التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي توسعه أيضا في نينوى. ويجري حاليا تنفيذ أكثر من ٢٣٠ مشروعا في شرق الموصل، بما في ذلك إصلاح محطات معالجة المياه، والمحطات الكهربائية الفرعية، والمدارس، ومرافق الرعاية الصحية. وهناك مائة وثلاثون مشروعا يجري تنفيذها في سهول نينوى، بما في ذلك في مناطق الأقليات الأشد تضررا.

وأود الآن أن أنتقل إلى التقرير الرابع عشر للأمين العام عن المسألة المتعلقة بالمفقودين من الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة، بما في ذلك محفوظاتها الوطنية (S/2017/371).

وفي ٣ أيار/مايو، سافرت إلى الكويت. ومع التنويه بتنشيط هذا الملف، كرر الذين حاوروني أسفهم لعدم تحقيق نتائج ملموسة. كما أعربوا عن أفكار واقعية تتعلق بالمضي قدما.

وبعد يومين، سيستضيف العراق لأول مرة بعد ١٤ عاما الدورة الرابعة والأربعين للجنة الثلاثية. وتكرارا للبيان الصحفي الذي أصدره المجلس في تموز/يوليه ٢٠١٦، أود أن أحث حكومة العراق على الوفاء بالتزاماتها الدولية في إطار هذا الملف. وأود أيضا أن أثني على الكويت لما أبدته باستمرار من الدعم والتفهم تجاه التحديات التي واجهتها الحكومة العراقية على مر السنين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد كوبيتش على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة سيسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص كوبيش على إحاطته الإعلامية.

أولا، لا بد أن نعرب عن دعمنا لحكومة العراق في جهودها الحثيثة من أجل دحر تنظيم الدولة الإسلامية في

العراق والشام (داعش). وتحقيقاً لهذه الغاية، ومع استمرار المعركة من أجل تخليص الأراضي العراقية من مقاتلي داعش، نثني على قوات الأمن العراقية لاتخاذها تدابير لحماية المدنيين أثناء القتال ضد داعش في الموصل. والولايات المتحدة تلتزم التزاماً تاماً بحماية المدنيين في جهودها لمكافحة داعش، وتتطلع إلى أن تلتزم جميع الأطراف التي تقاتل تنظيم داعش بنفس هذا الالتزام.

واليوم، أود أن أتطرق إلى ثلاثة مواضيع رئيسية: الأزمة الإنسانية، وبناء الاستقرار من أجل المستقبل، والمساءلة فيما يتعلق بداعش.

فالولايات المتحدة مافتئت تشعر بقلق عميق إزاء الظروف الإنسانية العصيبة في العراق. معدلات النزوح اليومية في ازدياد، كما يتزايد عدد العراقيين المعرضين للخطر الآن أكثر من أي وقت مضى في النزاع الأخير. ومن المتوقع أن يستمر تدهور الحالة الإنسانية حتى تستطيع الأسر إعادة بناء سبل عيشها. ونحث المانحين على المساهمة في خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٧، التي لا يتعدى تمويلها حاليا نسبة ٢٨ في المائة فحسب. وتمويل هذه الخطة أمر في غاية الأهمية لتقديم المساعدة لمن يحتاجونها.

ونشيد بجهود الحكومة العراقية ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الإنسانية الرامية إلى مساعدة المشردين داخليا من خلال زيادة قدرات الإغاثة الإنسانية. ونحث السلطات الحكومية، بما فيها تلك الموجودة في منطقة كردستان العراقية، على كفالة الوصول السهل إلى مخيمات النازحين بينما يواصل المجتمع الدولي بناء القدرات. والولايات المتحدة تشجع الأمم المتحدة على العمل بشكل وثيق مع حكومة العراق ومع الحكومة الإقليمية لكردستان من أجل مواصلة الجهود الرامية إلى تأمين العودة الطوعية للنازحين وإعادة إدماجهم. ونقدر كذلك جهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق الرامية إلى دعم حوار الحكومة العراقية مع الأقليات من السكان في جميع أنحاء البلد.

وفيما يتعلق بالمستقبل، لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بعراق اتحادي وديمقراطي وموحد، حسب الدستور العراقي. فالتحديات التي تعترض سبيل الاستقرار الدائم في العراق ستظل جسيمة، والنجاح لن يتوقف على نتائج الحملة العسكرية وحدها، بل أيضاً على الخطوات التي يتخذها العراق والمجتمع الدولي خلال الأيام والشهور والسنوات القادمة. وجهود تحقيق الاستقرار التي يقودها العراق وتلك التي تقودها الأمم المتحدة ما زالت تكتسي نفس الأهمية الحاسمة مثلما كانت في كل وقت للنهوض بالمصالحة المحلية والحيلولة دون عودة داعش للظهور في المناطق المحررة. ونرحب بالعمل المتواصل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتحقيق تلك الأهداف، كما نثني على الجهود التي يبذلها السيد كوبيش من أجل الشعب العراقي.

والحكم الرشيد عنصر أساسي أيضاً لتحقيق المصالحة الدائمة. وعليه، نحث حكومة العراق على المضي قدماً في تنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهذه الإصلاحات أساسية لإنهاء الفساد وحماية الحقوق المدنية والحرية الدينية لجميع العراقيين.

أخيراً، نؤيد اقتراح المملكة المتحدة بإنشاء هيئة تحقيق دولية تساعد حكومة العراق في التحقيق والتوثيق وجمع الأدلة على الفظائع التي يرتكبها تنظيم داعش والجماعات المتطرفة الأخرى. ولا بد لنا من مساءلة هؤلاء الجناة. والجهود الشاملة الرامية إلى كفالة المساءلة وتحقيق المصالحة ستكون ذات أهمية حاسمة في تحقيق العراق لقدراته الكاملة التي أقر الجميع بأنها عظيمة، مع تحقيق السلام والاستقرار والازدهار على المدى الطويل لصالح العراقيين كافة.

السيد هيكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص كوبيش على إحاطته الإعلامية التي قدمها اليوم. وبعثته تؤدي مهمة أساسية في وقت حرج بالنسبة للعراق، وتدعم الحكومة في سعيها إلى نشر الاستقرار والأمن في جميع أنحاء البلد.

وفي البداية، أود أن أثني على الرجال والنساء البواسل في قوات الأمن العراقية. وبفضل شجاعتهم وتضحياتهم، لا تسيطر داعش الآن إلا على أقل من ١٢ كيلومتر مربع من الأراضي في العراق. وقريباً، لن يكون لها أي سيطرة. ستتحرر الموصل، وسينتهي ما يسمى بخلافة داعش في العراق. وبالنسبة لنا، يوضح الأمين العام في تقريره (S/2017/357) أنه، ريثما يحدث ذلك – حتى يتحرر العراق من آفة داعش الرهيبة – ستظل الأسر تتعرض للعنف المروع على يد أولئك المتعصبين. ولذلك، لا يمكن أن نتوانى في جهودنا. وعلينا أن نبذل كل جهد ممكن لمساعدتهم.

والمملكة المتحدة تثني على رئيس الوزراء العبادي لوضعه حماية المدنيين في قلب العمليات العسكرية للعراق. ومن الأهمية بمكان أن تواصل قوات الأمن العراقية ذلك طوال المراحل النهائية والأصعب.

والمملكة المتحدة تضطلع بدورها وتدعم قوات الأمن العراقية من خلال التحالف العالمي المناهض لداعش. وقد ساهمنا بنحو ٢٢٠ مليون دولار في المساعدات المنقذة للحياة لصالح الأسر النازحة المستضعفة في جميع أنحاء البلاد. كما تعهدت المملكة المتحدة بتقديم قرابة ١٢,٥ مليون دولار لدعم مرفق التمويل التابع للأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار الفوري دعماً للمناطق المحررة حديثاً. ونشجع المانحين الآخرين على الإسهام في خطة الاستجابة الإنسانية للعراق.

لقد كان للنزاع أثر غير متناسب على النساء والفتيات. ولذلك، فإننا نقدم أيضاً ١,٢ مليون دولار للمساعدة في تنفيذ خطة العمل الوطنية العراقية بشأن المرأة والسلام والأمن. وبانتهاء خلافة داعش، سيحتاج العراق إلى المصالحة السياسية والإصلاح. والمملكة المتحدة ترحب بجهود القادة السياسيين العراقيين الرامية للنهوض بالمصالحة الوطنية، ونحث بعثة الأمم المتحدة على مواصلة تيسير هذه الجهود. ونرحب أيضاً بالدعم المقدم من جيران العراق في وقت الحاجة، ونحثهم على مواصلة إظهار تضامنهم وصداقتهم.

ولا يخفى على مجلس الأمن أن الأمن والاستقرار لن يكون لهما قيمة كبيرة من دون مساءلة. ولذلك، أطلقت المملكة المتحدة، مع العراق وبلجيكا، حملة عالمية لمحاكمة داعش عن جرائمها. وكما أسلفنا، فإن عنصر الوقت أساسي. ويجب أن نبدأ في جمع الأدلة على جرائمها قبل أن تضيع. والمناطق المحررة حديثاً تحتفظ بثروة من الأدلة ضد داعش يتعين على المجتمع الدولي أن يساعد العراق على جمعها والحفاظ عليها. والمملكة المتحدة تعمل بشكل وثيق مع حكومة العراق والشركاء الدوليين لتحقيق تلك الغاية.

وإنني أشعر بالارتياح إزاء المناقشات التي أجريناها مع حكومة العراق بشأن هذه المسألة، وأثني على البيان الأخير والمهم الذي أدلى به رئيس الوزراء العبادي في نهاية آذار/مارس ودعا فيه مجلس الأمن إلى اعتماد قرار لمحاكمة جرائم داعش ضد المدنيين. وقد أعلن ذلك أثناء زيارة الأمين العام إلى بغداد. ونعتقد أن اقتراح المملكة المتحدة هو الطريق الواضح لمضي المجلس قدماً رداً على دعوة رئيس الوزراء العبادي. ونتطلع إلى العمل مع زملائنا في العراق حتى يتسنى الانتهاء من إعداد الاقتراح في أقرب وقت ممكن. وإذ يعمل المجتمع العالمي معاً على دحر داعش، يجب أن نعمل معاً من أجل مساءلتها.

وإذ أخذ المجلس بزمام الأمور بالقرار ٢١٠٧ (٢٠١٣)، فإن المملكة المتحدة ترحب بالتقرير الأخير للأمين العام فيما يتعلق بمسائل المفقودين من الرعايا الكويتيين والممتلكات

الكويتية المفقودة (S/2017/371). ومما يؤسف له، أنه على الرغم من تعزيز العلاقات الثنائية بين العراق والكويت، لم يحرز أي تقدم فيما يتعلق بإعادة الممتلكات الكويتية هذا العام. وأود أن أعرب عن دعمنا لكل الأطراف في جهودها الرامية إلى إحراز تقدم ملموس خلال العام القادم.

وفي نهاية المطاف، نريد جميعاً أن نرى العراق مستقراً وآمناً ومزدهراً وموحداً. والمملكة المتحدة مستعدة للعمل مع حكومة العراق وشركائنا الدوليين من أجل بناء مستقبل أفضل، وهو ما يريده العراقيون ويستحقونه. وستضطلع البعثة بدور أساسي في هذا الجهد. وباسم المملكة المتحدة، أشكر الممثل الخاص وموظفيه على عملهم في هذه المرحلة الهامة في تاريخ العراق.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): استمعنا باهتمام إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص كوبيش. ونرحب بالجهود النشطة والدينامية التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

وروسيا ترتبط بالعراق ارتباطاً تاريخياً. وبحكم صداقتنا هذه، فإننا ندعم بالخطوات السياسية والعملية الخطوات التي تتخذها الحكومة العراقية لاستعادة السيطرة على الأراضي التي استولى عليها الإرهابيون، وضمان سيادة البلد وسلامته الإقليمية.

ونود أن نرى استئصال التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في أقرب وقت ممكن. ونظرا للعلاقة الوثيقة بين الإرهابيين العراقيين والسوريين، لا يبدو من المرجح إمكانية تحقيق انتصار كامل على تنظيم الدولة في العراق، بدون تدميره في سورية. وفي هذا الصدد، ينبغي للعمليات الدولية لمكافحة الإرهاب أن تكون شاملة ومنسقة بهدف عرض جبهة واسعة في مكافحة الإرهاب. والاتحاد الروسي مستعد للتعاون مع الجهود المبذولة في هذا الصدد. نحن نرحب باستخدام بغداد قنوات الاتصال الثنائي مع شركائها الإقليميين، وبجهودها الإيجابية الرامية إلى الحفاظ على علاقات جيدة مع الدول المجاورة. ومن الضروري ضمان احترام الجهات المشاركة في مكافحة الإرهاب في العراق لسيادته وتنسيق إجراءاتها مع السلطات في بغداد.

وعلى الرغم من النجاحات المحدودة للعراقيين في مكافحة الإرهاب، لا تزال الحالة متوترة وتحتاج حكومة العراق إلى المزيد من الاهتمام والمساعدة من المجتمع الدولي. إن الإرهابيين لا يزالون موجودين في عدد من المدن والمحافظات. ويجري استخدام المدنيين كدروع بشرية، ويستعمل الإرهابيون الأسلحة الكيميائية بشكل متزايد وفي كثير من الأحيان. ونصر على وجوب التحقيق في هذه الجرائم بصورة موضوعية، بما في ذلك من خلال تسخير إمكانات آلية التحقيق المشتركة بغية مساعدة الحكومة العراقية لوضع حد لهذا التهديد. ولكننا في نفس الوقت ندرك أنه لا يمكن استعادة الاستقرار في العراق بالقوة وحدها. فإلى جانب تقديم المساعدة الإنسانية، من الأهمية بمكان إعادة بناء كامل هياكل البلد الأساسية الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية وفي مجال الإسكان لقد أنجزت حكومة رئيس الوزراء العبادي الكثير بالفعل في هذا المجال، ولكن لا تزال هناك حاجة إلى المساعدة الدولية في هذا المجال أيضا.

إن مفتاح تحقيق التطبيع بعد انتهاء النزاع في العراق هو تعزيز الحوار الوطني وتهيئة الظروف التي يمكن أن تجمع كل الطوائف الدينية والمجموعات الإثنية في هذا الحوار بهدف استعادة التعايش السلمي في العراق بين الناس من جميع الأديان. ونعتقد أن المساعدة التي تقدمها بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في إجراء هذا الحوار من خلال دعم مبادرات المصالحة الوطنية التي أطلقتها مختلف القوى السياسية العراقية وتحويلها إلى خطة تسوية واحدة شاملة للعراق ينبغي أن تظل أولوية للبعثة. ونشيد بروح عمل موظفيها وضميرهم وهم يواصلون

العمل في ظروف يهددها الإرهاب والحرب المستمرة مع تنظيم الدولة. إن العراق يحتاج إلى المساعدة الدولية، وما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتطبيع الحالة.

السيد عمروف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الممثل الخاص كوبيش على إحاطته الإعلامي بشأن آخر المستجدات وأنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. تقدر كازاخستان كثيرا جهود البعثة ومنظومة الأمم المتحدة الرامية إلى توفير الخدمات الأساسية إلى شعب العراق في ظل التهديدات الخطيرة والظروف الشاقة.

في البداية، نود أن نشيد بالجيش العراقي وقوات الأمن لتفانيهم وبسالتهم في مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في غرب الموصل يوميا. ونحيي المقاتلين الذين يدافعون عن العراق تحت قيادة الدولة الذين أصبحوا الآن جزءا من القوات المسلحة في البلد بموجب قانون لجنة الحشد الشعبي. ولكي ينعم العراق بمستقبل سلمي وآمن، لا يمكن أن تكون هناك أي أسلحة خارج سيطرة الحكومة.

وتؤيد كازاخستان وحدة العراق وسيادته وسلامته الإقليمية. ويجب على المجتمع الدولي أن يعزز الجهود التي تبذلها الحكومة لتحسين الخدمات العامة وتعزيز الحوكمة الشاملة للجميع. ونود أن نؤكد على وجوب أن يستند الانتعاش في المدى الطويل إلى معالجة دور الحكومة في تقديم الخدمات والترتيبات الأمنية السليمة لجميع الطوائف. ومن الضروري أيضا الحد من الفساد، وإضفاء لامركزية السلطة الاتحادية، وتعزيز المصالحة الوطنية والمحلية، وتقديم مرتكبي الجرائم إلى العدالة. ولذلك، فإننا نثني على رئيس الوزراء العبادي لتأكيده على التزام حكومته بتحقيق تلك الأهداف عن طريق العمل مع جميع العراقيين، بمن فيهم النساء والشباب. كما نشدد على الأهمية الحاسمة لتحقيق مستقبل سلمي للعراق، ولانتخابات المحافظات ومجالس المحافظات التي أعلنها مجلس الوزراء، فضلا عن الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في نيسان/أبريل ٢٠١٨. ولذلك، فإننا نؤيد جميع المطالب المشروعة للإصلاح الانتخابي.

ويؤكد بلدي على الحاجة إلى تحقيق الوحدة الوطنية في العراق. ونعتقد أن من الضروري أن تظل المصالحة الوطنية في صدارة جدول أعمال البلد السياسي، ولذلك فإن المناقشات على الصعيد الوطني لمبادرة التسوية التاريخية للتحالف الوطني، فضلا عن العلاقات بين الحكومة الاتحادية والأقاليم، تكتسي أهمية بالغة. ونحن نؤكد بشكل خاص على أهمية التعاون العسكري بين العراق وقوات الأمن الوطنية والإقليمية، وندعو الأقاليم إلى أن تظل ملتزمة بالحوار البناء مع بغداد.

وتشدد كازاخستان على ضرورة حماية المدنيين العراقيين، وتمكين وكالات الأمم المتحدة وشركائها من الوصول فورا وبالكامل بغية تقديم المساعدة الإنسانية. ونؤكد على ضرورة دعم عودة المشردين داخليا وتأمين السلامة العامة في المناطق المحررة. ويجب الآن التنفيذ السريع والفعال لتوصيات التعمير وعودة المشردين والمعاملة العادلة للمحتجزين. ونؤيد البيان الذي أدلى به منسق الشؤون الإنسانية للعراق في ٢٤ آذار/مارس حيث شدد على مسؤولية جميع الأطراف عن حماية المدنيين من الاستخدام كدروع بشرية والاستخدام العشوائي لقوة النيران، وندين تنظيم الدولة الإسلامية لاستعماله هذه الأساليب.

ونرحب باتخاذ قرار مجلس الأمن، الذي أدان ٢٣٤٧ (٢٠١٧) الذي يدين التدمير غير المشروع للتراث الثقافي، ونهب وتهريب الممتلكات الثقافية في حالات النزاع المسلح، ولا سيما من جانب الجماعات الإرهابية،الأمر الذي ينبغي أن يساعد على تيسير استرجاع التحف التي هربها تنظيم الدولة إلى خارج العراق.

وينبغي لجميع الدول الأعضاء، والبلدان العربية في المقام الأول، أن تؤكد التزامها بالشراكة في العراق، شراكة تهدف إلى استئصال الإرهاب وتعزيز الأمن والتعاون السياسي والاقتصادي والثقافي والتعليمي. ونحن لذلك نؤيد نتائج مؤتمر قمة جامعة الدول العربية الذي عقد في الأردن في آذار/مارس، والإرادة التي أعرب عنها نظراء العراق العرب لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية وتوفير المساعدة الإنسانية والاقتصادية والإنمائية. إن التعاون الإقليمي بين العراق والدول العربية أمر هام. وقد أكد بيان مؤتمر القمة أن استقرار العراق وسلامته الإقليمية هما ركيزتان من ركائز الأمن العربي.

وأخيرا، يجب ألا نتردد في دعم حوار الممثل الخاص مع جميع القطاعات والمجتمعات المحلية في المجتمع العراقي من أجل النهوض بحوار سياسي جامع وتحسين تقديم الخدمات العامة بهدف تحقيق كيان دولة سليم ومصالحة وطنية في عراق ما بعد تنظيم الدولة. ونأمل أن يؤدي ذلك إلى رؤية جديدة وأمل للعراق وفقا لمبادرة التسوية التاريخية التي قدمها التحالف الوطني.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر أوروغواي على الدعوة لعقد جلسة اليوم، والممثل الخاص كوبيش على إحاطته الإعلامية.

وفي ظل قيادة رئيس الوزراء العبادي، أحرزت الحكومة العراقية تقدما في تعزيز إصلاح المؤسسات الحكومية، وتيسير المصالحة الوطنية، ومكافحة الإرهاب، وتحسين الحالة الإنسانية وتعزيز التنمية الاقتصادية، وتثني الصين على جميع تلك الإنجازات. ونأمل ألا يكون اليوم بعيدا حيث تتمكن العراق من تحقيق الأمن والاستقرار الوطنيين الحقيقيين، ويتمكن الشعب العراقي من عيش حياة سلمية وهادئة.

ففي الوقت الحاضر، لا يزال العراق يتعامل مع طائفة من التحديات في المجالات السياسية والاقتصادية والإنسانية ومجال مكافحة الإرهاب. وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي اهتماما أكبر للعراق، وأن يعزز مشاركته في البلد، وأن يدعم جميع الأطراف المعنية في البقاء ملتزمة بحل خلافاتها عن طريق الحوار السياسي، وأن يساعد الحكومة العراقية على تعزيز المصالحة الوطنية في جميع أنحاء البلد، وأن يدعم الدور المستمر للأمم المتحدة في تقديم المساعي الحميدة والتنسيق.

ومنذ إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (يونامي)، قامت بدور هام في دعم الحكومة العراقية في تعزيز الحوار السياسي الجامع والمصالحة الوطنية والتعمير وتنسيق المساعدة الدولية.

فهو لا يصب في مصلحة أحد في العراق بخلاف الإرهابيين. وحماية المدنيين ليست مجرد التزام. فهي كذلك تقلل من دوافع الانتقام وتمثل أمرا بالغ الأهمية للحفاظ على السلام.

ثانيا، تشكل الحالة الإنسانية في العراق تحديا خطيرا في المدى القريب والبعيد على حد سواء. يقدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن ١١ مليون شخص في العراق في حاجة إلى المساعدة الإنسانية، مع تشرد ٣,١ ملايين شخص داخليا. والحالة الإنسانية صعبة بشكل خاص للأشخاص الذين شردهم القتال، بمن فيهم حوالي ٠٠٠ ٦٧٨ شخص شردوا من الموصل.

وتشيد اليابان بالأمم المتحدة وبجميع العاملين في المجال الإنساني في العراق على جهودهم الدؤوبة في ظروف بالغة الصعوبة. لقد ظلت اليابان داعمة قوية للمساعدة الإنسانية وتحقيق الاستقرار في العراق، بما في ذلك من خلال إعلانها الإسهام بمبلغ ١٠٠ مليون دولار في كانون الثاني/يناير. وقدتم صرف ذلك المبلغ بالفعل من خلال مختلف المنظمات الدولية، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لدعم الإصلاح السريع للهياكل الأساسية وسبل كسب الرزق في المناطق المحررة

حديثا. إن اليابان مصممة على مواصلة هذا الدعم. وتدعو اليابان المجتمع الدولي إلى مواصلة دعمه القوي للعراق.

وأخيرا، فإن المصالحة الوطنية هي أهم شروط تحقيق السلام والاستقرار في العراق. إن عملية تحرير الموصل جارية الآن، غير أنه ليس من السابق لأوانه مناقشة مرحلة ما بعد التحرير. فلا يمكن استدامة السلام في العراق بدون مصالحة وطنية حقيقية. يجب تعزيز الوحدة التي أبداها الشعب العراقي في مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) خلال مرحلة ما بعد تنظيم الدولة.

وقد رحبنا بزيارة الأمين العام غوتيريش إلى العراق في آذار/مارس. وقد قدرنا بشكل خاص أنه شارك في مناقشات جادة بشأن المصالحة الوطنية. و لم تحقق جهود العراق فيما يتعلق بالمصالحة الوطنية بعد نتائج كافية. وتدعو اليابان الأطراف في العراق، بما في ذلك ممثلو الأحزاب السياسية والزعماء الدينيين وقادة المجتمعات المحلية، إلى بذل كل جهد ممكن لتعزيز المصالحة الوطنية.

ودور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق كذلك حاسم في دعم جهود المصالحة الوطنية التي يبذلها الشعب العراقي. وأشكر السيد كوبيش على انخراطه النشط مع الحكومة والزعماء السياسيين الآخرين والمجتمع المدني. وأثني بصفة خاصة على مبادرة ”العراق: شباب وتعايش“. فالاستثمار في المستقبل عن طريق الشباب هو نهج اتبعته اليابان في عدة بلدان في حاجة إلى المصالحة.

وستواصل اليابان دعمها القوي للعراق ولبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في جهودهما الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية. ونحن نتطلع إلى رؤية نتائج ملموسة.

السيد إينشوستي جوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): نعرب عن امتناننا لتقرير الأمين العام (S/2017/357) الذي قدمه الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، السيد يان كوبيتش، ونعرب عن دعمنا القوي لتنفيذ الأنشطة التي صدر بها تكليف.

ونقدر، علاوة على ذلك، العمل الهام الذي تضطلع به البعثة في الوفاء بولايتها والحوار والتنسيق اللذين نفذتهما لتشجيع تعزيز عملية السلام في العراق.

إننا نشيد بالكفاح الشجاع والحازم الذي تضطلع به قوات الأمن العراقية ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ونشجعه، مع إعطاء الأولوية لحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. ونشدد على أنه، في الوقت الذي يتم فيه طرد المجموعة الإرهابية وتحرير السكان من سيطرتها، فلا بد من كفالة نشر المساعدة الإنسانية للأمم المتحدة ووصولها إلى من هم في أمس الحاجة إليها.

ونشير مع القلق الشديد إلى أنه قد شرد داخليا حتى الآن، منذ بداية عمليات مكافحة الإرهاب في الموصل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، أكثر من ٠٠٠ ٦٥٠ شخص وجرح أكثر من ٠٠٠ ١٢ نتيجة للحملة العسكرية في تلك المنطقة، وفقا للتقرير الصادر عن منظمة الصحة العالمية في ١٥ أيار/مايو. وقد لاقى، علاوة على ذلك، ٩٠٨ من المدنيين حتفهم، بمن فيهم رجال ونساء وأطفال، خلال الفترة من شباط/فبراير إلى نيسان/أبريل وحدها – استنادا إلى تقرير الأمين العام – الأمر الذي رفع مجموع عدد الخسائر في الأرواح نتيجة النزاع إلى أكثر من ٠٠٠ ٨٠.

إننا نشعر ببالغ القلق إزاء القدرة التسلحية التي طورها تنظيم الدولة والأساليب الإرهابية التي يستخدمها – شن هجمات بطائرات مسيرة من دون طيار ضد المدنيين واستخدام أجهزة متفجرة مرتجلة واستخدام مدنيين أبرياء كدروع بشرية. إننا نكرر، في ذلك الصدد، إدانتنا الشديدة لجميع أعمال الإرهاب بوصفها أعمالا إجرامية لا يمكن تبريرها، أينما ارتكبت وأيا كان

مرتكبوها. وبالمثل، فإننا ندين بأشد العبارات الاستخدام الجبان للأطفال والنساء كدروع بشرية، ونعيد تأكيد ضرورة مكافحة جميع الدول لتلك الممارسة من خلال جميع الوسائل المتاحة وفقا لميثاق الأمم المتحدة والالتزامات الأخرى بموجب القانون الدولي.

وإذ تواصل دولة بوليفيا المتعددة القوميات احترامها لسيادة العراق واستقلاله وسلامته الإقليمية، فإنها تقدر جهود وإرادة الشعب العراقي لتحقيق اتفاق سياسي واجتماعي تاريخي يؤدي في النهاية إلى إرساء السلام وتوطيده. ونتطلع، في ذلك الصدد، إلى إجراء الانتخابات ونأمل أن ينبثق الجدول الزمني الانتخابي والآليات القانونية اللازمة لتنفيذ ذلك الجدول عن طريق توافق آراء جميع الأطراف والجهات المعنية لصالح السكان بشكل عام.

ونتمنى، علاوة على ذلك، أن تدعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وتؤازر تلك العملية بأفضل الطرق للمضي قدما. ونرحب، في السياق نفسه، بالدعم الذي أعربت عنه جامعة الدول العربية في اجتماع قمتها الذي عقد في الأردن في ٢٩ آذار/مارس، الذي ذكرت فيه أن استقرار العراق وسلامته الإقليمية بنيتان أساسيتان لأمن المنطقة العربية بأكملها.

كما نقدر الجهود التي بذلتها الحكومة العراقية مؤخرا لتحديد المواطنين الكويتيين الذين قد يكونوا دفنوا في الأراضي العراقية ولتحديد وإعادة الممتلكات التي أخذت أثناء النزاع. ونلقي الضوء على التعاون المستمر والنشط بين الكويت والعراق من أجل الوفاء بالتزاماتهما الدولية.

وأخيرا، فإننا ندعو الأطراف المعنية إلى إيجاد سبيل لتمكين الشعب العراقي من تحقيق المصالحة والسلام النهائي عن طريق عملية يقودها الشعب العراقي وتصب في مصلحته.

السيد سكاو (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أولا، أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2017/357) المعروض علينا اليوم، والممثل الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية المفصلة لمجلس الأمن. إننا نقدر العمل الذي يضطلع به السيد كوبيش وفريقه في الميدان، الذي غالبا ما يتم في ظروف صعبة للغاية. كما أننا رحبنا بالزيارة التي قام بها الأمين العام مؤخرا إلى العراق.

وأود أن أبدأ بالإعراب عن تأييدنا القوي لرئيس الوزراء العبادي ولحكومة وشعب العراق في هذه المرحلة الحرجة بالنسبة للبلد. إن الهجوم على داعش في الموصل وخارجها ليس معركة لاستعادة الأراضي العراقية فحسب، بل لهزيمة عدو يشكل تهديدا لنا جميعا. ولهذا السبب، فإن السويد تعزز من إسهامها في التحالف العالمي لمكافحة داعش.

ويتحتم علينا، في الرد على أيديولوجية لا تستند إلى أي قيم أخلاقية أو إنسانية، التمسك بالمبادئ والقيم التي نتشاطرها والتي نخوض من أجلها هذا الكفاح. ويعني ذلك، في سياق الهجوم الحالي، ضمان حماية المدنيين. إن الحالة الإنسانية في الجزء المتبقي من غرب الموصل تثير بالغ القلق. إننا نثني على الاستجابة الإنسانية التي تنفذها السلطات العراقية والأمم المتحدة وشركاؤها حتى الآن. ونشدد على أهمية الاستمرار في احترام القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين أثناء المرحلة الصعبة النهائية من تحرير الموصل. كما يساورنا قلق إزاء وجود عناصر مسلحة حول مخيمات المشردين داخليا وملاجئ الطوارئ، الأمر الذي يعرض طابعها المدني للخطر.

وكما أوضح منسق الشؤون الإنسانية للعراق، فيحتمل أن تنشأ احتياجات إنسانية إضافية كبيرة قبل نهاية عملية الموصل، ونهاية العملية لن تكون نهاية الطريق.

وسيكون المطلوب بذل جهود كبيرة بغية تحقيق الاستقرار لفترة طويلة مقبلة. وتساهم السويد في كلٍّ من

الاستجابة الإنسانية فضلا عن تحقيق الاستقرار في فترة ما بعد تنظيم داعش، من خلال مرفق التمويل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والشركاء الآخرين إلى إظهار التضامن مع العراق، والمساهمة ماليا في الجهود الإنسانية وجهود تحقيق الاستقرار.

وسوف تتطلب الفترة المقبلة قيادة قوية من جانب الحكومة، بدعم من المجتمع الدولي، واستمرار العناية من مجلس الأمن. ولدى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق القدرة على مواصلة الاسهام بقدر كبير في منع الانزلاق مجددا نحو الصراع، من خلال تركيز جهودها ومواردها بشكل استراتيجي. لذلك، أود أن أنتقل إلى بعض التحديات الرئيسية للحفاظ على السلام في العراق بعد انتهاء الهجوم على تنظيم داعش.

أولا، المصالحة ستكون حاسمة في بناء العراق المستقر ومنع نشوب الصراعات فيه مستقبلا. وسيكون المطلوب توفير قيادة عراقية قوية للمساعدة على جمع العديد من المبادرات الحالية معا في خطة مشتركة مع مقترحات ملموسة لبناء الثقة في ما بين مختلف أجزاء الشعب العراقي. ونحن نشجع بعثة الأمم المتحدة على مواصلة تعميقها لجهود المصالحة والتنسيق داخل أسرة الأمم المتحدة مع المبادرات الأخرى ومع الأطراف العراقية المؤثرة. ويجب أن تكون المصالحة شاملة لكي تتكلل بالنجاح. وفي هذا السياق، فإن مبادرة البرنامج الإنمائي الرامية إلى زيادة مشاركة المجتمع المدني في عملية المصالحة تستحق دعمنا القوي. بالإضافة إلى ذلك، ستكون من الأهمية بمكان المشاركة البناءة من جانب الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية في جهود المصالحة.

إنّ بناء مستقبل جديد للعراق يتطلب الاعتراف بالماضي، مهما يكن ذلك صعبا. وسوف تكون المساءلة عنصرا هاما في تحقيق المصالحة. وتؤيد السويد المبادرات الرامية إلى تعزيز المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي والجرائم المرتكبة خلال الصراع. ومن الضروري أيضا تعزيز النظام القضائي العراقي، ونحن نشجع الشركاء الدوليين على النظر في كيفية دعمهم لهذه الجهود. كما نشجع بعثة الأمم المتحدة على زيادة الدبلوماسية الوقائية بغية تيسير الحوار بين بغداد وإربيل. وفي هذا الصدد، نردد كلام الأمين العام عن تشجيع القادة السياسيين في بغداد وإربيل، ومفاده أن عليهم الانخراط في حوار بنّاء بشأن المسائل المعلّقة.

ثانيا، لا بد لبناء المؤسسات الشاملة والمنصفة أن يشغل الأولوية في الفترة المقبلة. وتضطلع بعثة الأمم المتحدة بدور هام في تقديم المشورة ومساعدة السلطات العراقية على تعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأقليات. وحرية التعبير عنصر هام من عناصر الديمقراطية الفاعلة. لذلك، نشعر بالقلق إزاء التقارير الأخيرة عن اختفاء ناشطين سياسيين وصحفيين. وإن بناء قطاع أمني يكون في خدمة المجتمع العراقي ككل هو أيضا شأن حاسم لتحقيق الاستقرار في المستقبل. والعمل الجاري لإصلاح قطاع الأمن أمر يبعث على التشجيع، ونأمل من الاتحاد الأوروبي أن يعزز مشاركته في دعم استقرار الحياة المدنية لأجل طويل، وأن يوطد دعمه لقطاع العراق الأمني في المستقبل القريب.

ثالثا، كما أوضح الأمين العام، فإن المساواة بين الجنسين أمر أساسي في الجهود الرامية إلى التعافي من الصراع. ونحن نرحب بإنشاء مديرية تمكين المرأة، ونحث الحكومة على تمويل وتنفيذ الأهداف المحددة في خطة العمل الوطنية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويجب على بعثة الأمم المتحدة أن تفعل أكثر من ذلك لزيادة مشاركة المرأة في المصالحة والحكم خلال فترة ما بعد تنظيم داعش.

وأخيرا، ندعو البرلمان العراقي إلى الإسراع في اعتماد القوانين الانتخابية، وإجراء انتخابات مجالس المحافظات

والانتخابات البرلمانية. وفي هذا السياق، نشدد على أهمية الشفافية في عمل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

وفي الختام، إن العراق حكومة وشعبا يقف الآن على أعتاب تحرير آخر أنحاء البلد من طغاة تنظيم داعش. ويتعين عليه بعد التحرير أن يوجّه اهتمامه صوب تحقيق المصالحة وبناء الدولة العراقية التي تمثل جميع العراقيين. وسوف يتطلب ذلك الالتزام والعزم. ومن الأهمية بمكان أن نواصل، نحن المجتمع الدولي، توفير الدعم له في هذا المسعى.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تعازينا لحكومة العراق وشعبه في ما يتعلق بالهجمات الإرهابية الشنيعة التي شُنّت مؤخرا في بغداد وجنوب محافظة البصرة.

كما نود أن نشكر الممثل الخاص السيد يان كوبيتش على معلوماته المستكملة.

وأريد أن أشيد بقوات الأمن العراقية والتحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم داعش) على جهودهما الرامية إلى تحرير الموصل. ونأمل أن تنتهي العملية قريبا وأن يتم في نهاية المطاف تحرير المدنيين المحليين الذين عانوا الأمرّين من وجودهم تحت الحكم الوحشي لتنظيم داعش. والبيان الأخير للمتحدث باسم قيادة العمليات المشتركة يعزز الثقة بالنفس التي تشتد الحاجة إليها، حيث أعلن أن تنظيم داعش قد تمّ دحره بنسبة ٩٠ في المائة تقريبا من غرب الموصل.

ومن المثير للجزع أن تنظيم داعش ما فتئ يلجأ إلى استخدام المدنيين كدروع بشرية. لذلك، نكرر نداءنا بأن حماية المدنيين ينبغي أن تظل الأولوية العليا لقوات الأمن العراقية والتحالف، حتى وإن كان ذلك يعني التأني في تحقيق أوجه التقدم العسكرية. وبغية منع وقوع المزيد من الخسائر في صفوف المدنيين، ينبغي عدم ادخار أي جهد في الوصول إليهم وتزويدهم بالمعلومات الهامة عن التطورات على أرض الواقع، وتحديد طرق الفرار، وكفالة الشفافية في إجراءات التفتيش.

وهناك اتجاه آخر مثير للقلق يتطلب اهتمامنا، وهو أنه منذ بدء العملية في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، فإن عدد المشردين داخليا بالقرب من الموصل بلغ ٦٧٠ ٠٠٠ شخص، ويمكن أن يفرّ من المدينة ٢٠٠ ٠٠٠ شخص آخرين في الأيام المقبلة. لذلك، نشعر بالقلق لأنه إذا استمر هذا الاتجاه، فلن يبقى هناك مكان في المخيمات التي يعجّ معظمها بالأشخاص أصلا. وهذا يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة، ونحن نريد أن نشيد بحكومة العراق وجميع الشركاء في مجال المساعدة الإنسانية على ما يبذلونه من جهود لنقل الناس إلى مخيمات أخرى موجودة خارج الموصل. وآمل أن تواصل بعثة الأمم المتحدة، بدعم من المجتمع الدولي، مساعدة الحكومة العراقية في تعبئة الموارد اللازمة بغية التصدي للتحديات المذكورة.

ومما يشجع أوكرانيا الأنباء التي تفيد بأن الجهات العراقية المؤثرة تعمل بلا كلل على تحقيق عملية المصالحة الوطنية. والجدير بالثناء أن تحالف القوات العراقية طرح مبادرة التسوية التاريخية، وأن التحالف الوطني طرح مبادرة التسوية الوطنية. وينبغي للعراق أن يوحّد شعبه، بصرف النظر عن انتمائه العرقي أو معتقداته الدينية. ولا يمكن تضميد الجراح التي أصيب بها البلد سوى بجهود المصالحة الوطنية الشاملة التي تساعد على تحقيق التسوية الوطنية الدائمة.

السيدة غيغين (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيد يان كوبيتش على إحاطته الإعلامية وعلى عمله الممتاز في الميدان. وتكرر فرنسا دعمها لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وتشكر البعثة والأمين العام على أحدث تقرير لهما (S/2017/357)، الذي صدر قبل بضعة أسابيع.

على غرار المتكلمين السابقين، أود أن أتناول ثلاث نقاط: الحالة الأمنية، والحالة الإنسانية، والحالة السياسية.

أولا، على الجبهة العسكرية، تشيد فرنسا بشجاعة القوات العراقية وعزيمتها. فبدعم من التحالف، أحرزت انتصارات حاسمة ضد تنظيم داعش الذي فقدَ نحو ثلثي الأراضي التي كان يسيطر عليها في ذروة توسعه. وفي الموصل، على وجه الخصوص، أحرزت القوات العراقية تقدما كبيرا منذ بدء الهجوم في المناطق الغربية. ونرحب أيضا ببدء عملية الجيش العراقي ضد تنظيم داعش في ما يسمى بمنطقة ال ١٦٠ كيلومترا بهدف تأمين الرطبة.

إن هذه النجاحات تزيد من أهمية البقاء على أهبة الاستعداد واليقظة في الميدان الإنساني خلال جميع الأوقات، ولا سيما بخصوص حماية المدنيين. وتكرر فرنسا التزامها بكفالة أن تعمل جميع القوات تحت الرقابة الصارمة للسلطات العراقية، وترحب بالخطوات التي اتخذتها الحكومة العراقية لجعل حماية المدنيين ذات الأولوية عندما يجري التخطيط للعمليات، وفقا للقانون الانساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الانسان. ولقد أدى أحدث تقدم أحرزته قوات الأمن العراقية لاستعادة السيطرة على الموصل إلى موجة كبيرة من المشردين. وينبغي بذل قصارى الجهود من أجل توفير المساعدة لهؤلاء الناس. وتشعر فرنسا بقلق شديد إزاء محنة المدنيين المحاصرين في الموصل، وتقف إلى جانب السلطات العراقية لمواصلة تعبئة المجتمع الدولي.

وأود أن أكرر بأشد العبارات إدانتنا للعنف والانتهاكات التي ترتكبها داعش، بما في ذلك استخدام المدنيين كدروع بشرية. وينبغي بذل كل جهد ممكن لتيسير العودة المستدامة والطوعية للسكان المدنيين، بمن فيهم الأشخاص المنتمون إلى أقليات إثنية ودينية، حيثما تسمح الظروف الأمنية والإنمائية بذلك. إن كرامة هؤلاء السكان، فضلاً عن الحفاظ على التنوع والتعددية العرقية والدينية في المنطقة، على المحك. ولا يخفى على أعضاء المجلس أن فرنسا ملتزمة بخطة عمل باريس. وهذه الخطة قدمتها فرنسا والأردن في المؤتمر الدولي المعني بضحايا العنف العرقي والديني في الشرق الأوسط، الذي عقد في باريس في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وسيعقد أول مؤتمر للمتابعة في مدريد يوم الأربعاء، ٢٤ أيار/مايو.

ونحن ندعم الجهود الإنسانية والجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في الميدان من أجل تهيئة ظروف معيشية مرضية للسكان النازحين وتشجيعهم على العودة إلى مدنهم وقراهم الأصلية، كلما أمكن. ومشاريع المساعدة على العودة التي يجري تنفيذها حالياً تركز أساساً على إزالة الألغام والإنعاش الاجتماعي – الاقتصادي واستئناف تقديم الخدمات العامة الأساسية، على أساس منطق متكامل ومحدد الهدف جغرافياً.

أود أيضاً أن أشير إلى مكافحة الإفلات من العقاب، وهو عنصر أساسي في ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ومن الأمور الملحة الآن جمع الأدلة وحفظها في أقرب وقت ممكن حتى يتسنى حماية مصداقيتها ونقلها لاحقاً لفحصها من قبل المحكمة المختصة عندما يحين الوقت لذلك. وفرنسا ستدعم الجهود المبذولة في هذا الصدد، دعماً للحكومة العراقية. ورئيس الوزراء، السيد حيدر العبادي، دعا مجلس الأمن إلى التحرك. ويجب أن نضطلع بمسؤولياتنا. فلا يمكن أن يكون هناك سلام دائم من دون عدالة.

إن فداحة تلك التحديات تقتضي منا الإشادة بعمل الأمم المتحدة وشركائها، بالتعاون مع الحكومة العراقية. فهي تنظم المساعدة الإنسانية وتوفرها في هذه الظروف الصعبة، وتهيئ إمكانية استضافة المدنيين الفارين من القتال في مرافق الطوارئ. وينبغي أيضاً إيلاء الأولوية لتعزيز الجهود الكبيرة بالفعل التي تبذلها السلطات العراقية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحقيق الاستقرار في المناطق المحررة من نير داعش.

وإلى جانب تلك الجهود، يجب أيضا حماية التراث الثقافي، كما ذكر ممثل إيطاليا. ولا يمكن إهمال هذا الجانب، بالنظر إلى حجم الدمار الذي لوحظ في العراق. ويجب أن نتوخى أقصى درجات اليقظة لمكافحة جميع أشكال الاتجار والاستفادة من كل الأدوات المتاحة لنا، ولا سيما القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧) الذي قدمناه بالاشتراك مع إيطاليا، وأشار إليه الأمين العام في تقريره (S/2017/357).

وبالإضافة إلى هذه الأمور الطارئة، علينا أيضاً وقبل كل شيء أن نستعد من الآن للمستقبل تلافياً لأي فراغ أمني أو في سدة الحكم. ويشمل ذلك وضع خطة شاملة لسياسة الحوكمة في الموصل والمنطقة التابعة لها. والواقع، أن الانتصار في الحرب لا يكفي. ولا بد من إقامة سلام مستدام.

إن الهزيمة الشاملة والدائمة لداعش ترهن بحل سياسي شامل لا يستثني أحداً ويلبي تطلعات جميع قطاعات الشعب العراقي، مع احترام تنوع العراق ووحدته على السواء. وهناك حاجة ملحة لإعادة الإدماج السياسي والمؤسسي والاقتصادي والاجتماعي لقطاعات المجتمع كافة، وخاصة المسلمين السنة، وإلا ستعود الفوضى فحسب. ونرحب بالتقدم المحرز بالفعل، ونناشد الحكومة العراقية التعجيل باعتماد وتنفيذ الإصلاحات التي تشجع على المصالحة الوطنية. وندعو الحكومة أيضاً إلى إرساء حكم شامل للجميع على المستويين الوطني والمحلي، وإلى إنشاء قوات أمن محلية يقبلها السكان. ودعمنا لرئيس الوزراء العبادي أساسي لتعزيز قدرته على التغلب على تلك التحديات الهائلة في مناخ التوتر السابق على الانتخابات.

وأخيراً، نشجع أربيل وبغداد على مواصلة حوارهما الذي مكّن، على الصعيد السياسي، من تحديد طرائق التوصل إلى اتفاق للعمل في عمليات الموصل، وحل الخلافات بينهما، واتخاذ الخطوات الأولى نحو حل مستدام، مع الاحترام الكامل لوحدة العراق. وبالنظر إلى اتساع نطاق تلك التحديات، فإن دعمنا الجماعي والمستمر للسلطات العراقية أمر لا غنى عنه.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود أنا أيضاً أن أشكر السيد يان كوبيش، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعراق ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، على عرض التقرير (S/2017/371)، المتعلق بالحالة في العراق، وعلى جهوده الدؤوبة من أجل السلام والاستقرار في ذلك البلد.

فيما يتعلق بالحالة الأمنية في العراق، يرحب وفد السنغال بالتقدم الملحوظ الذي تحقق في مكافحة داعش، بما في ذلك في الجزء الغربي من الموصل. ومن المؤكد أن هذه الخطوات تمثل انعكاساً للجهود الشجاعة والحثيثة التي يبذلها الجيش العراقي الباسل، بدعم من الأطراف الفاعلة المحلية، وأيضاً من التحالف العالمي لمكافحة الدولة الإسلامية في العراق والشام، من أجل دحر التنظيم الإرهابي مع إيلاء الأولوية لحماية المدنيين.

وإلى جانب الإنجازات، العسكرية بصفة خاصة، التي شهدناها في إطار الكفاح من أجل القضاء على تلك الجماعة الإرهابية وأيديولوجيتها الكامنة، يرى وفدي أنه لا بد من اتخاذ تدابير عاجلة ومناسبة لتقديم المساعدة الإنسانية للسكان، تشجيعاً للمصالحة الوطنية والحوار، ومكافحة الفساد، وإقامة حكومة رشيدة وشاملة للجميع، بالطبع من دون إغفال عقد انتخابات ذات مصداقية على مستوى المقاطعات والمجلس التشريعي، وكفالة المساءلة. ويسرنا أن نلقي الضوء على جهود السلطات العراقية العليا.

وفي هذا الصدد، يتبادر إلى ذهني، في المقام الأول، رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، السيد العبادي، وجهودهما الرامية إلى تشجيع المصالحة الوطنية والحوار، بما في ذلك الزيارات إلى كردستان العراقية؛ فإلى جانب إعادة البناء ما بعد داعش، جرت اتصالات مهمة فيما يتصل بالتطورات الدولية

والإقليمية، فضلاً عن العلاقات بين الحكومتين. وفي هذا الإطار، نرى أن من المهم تعزيز التعاون بين القوات المسلحة العراقية والبشمركة، لا سيما في سياق العملية الجارية في الموصل، مع استمرار إيلاء الأولوية لحماية المدنيين.

وعلاوة على ذلك، نهيب بالمجتمع الدولي مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية، وخاصة فيما يتعلق بتمويل خطة الاستجابة الإنسانية، التي أطلقت في بروكسل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. هناك حاجة إلى حوالي ٩٨٥ مليون دولار لتلبية احتياجات ٦,٢ مليون من العراقيين المستضعفين، من بينهم أعداد كبيرة من المشردين، خاصة منذ بدء العملية في الموصل. وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على المصير البائس للأطفال، بصفة خاصة، وأن أندد بالفظائع التي يرتكبها الإرهابيون، بما في ذلك الاغتصاب والإعدام بإجراءات موجزة، فضلاً عن الإكراه على اعتناق ملة مغايرة، ولا سيما بالنسبة للأيزيديين، واستخدام الأسلحة الكيميائية. وتلك الأعمال قد تشكل جرائم حرب.

أود أيضاً التنديد باستخدام المدنيين كدروع بشرية، فضلاً عن عمليات القتل المستهدف التي تقوم بها داعش، وهي أعمال تتنافى مع القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وبطبيعة الحال، لا بد من مساءلة مرتكبي تلك الجرائم.

ختاماً، يرحب وفدي بالتدابير الهامة التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحقيق الاستقرار والتقدم في العراق، ولا سيما في المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة داعش. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لإطلاق نداء من أجل جمع التبرعات لمرفق التمويل اللازم لتحقيق الاستقرار الفوري، الذي يحتاج إلى تمويل إضافي يقدر بـ ٥٠٠ مليون دولار. وتجدر الإشارة إلى أنه بفضل هذا المرفق، يجري تنفيذ ٥٠٠ مشروع، وخاصة في الموصل ونينوى.

السيد أبو العطا (مصر): يطيب لي في بداية كلمتي أن أتقدم بخالص الشكر للممثل الخاص للأمين العام، السيد يان كوبيش، على إحاطته الوافية للمجلس. وتعيد مصر التأكيد على دعمها الكامل للممثل الخاص في الاضطلاع بمهامه ولبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على جهودها الرامية إلى تعزيز الأمن والاستقرار في البلد.

ترحب مصر بالانتصارات الكبيرة التي حققتها القوات العراقية على مدار الأشهر الأخيرة لتحرير الأراضي العراقية من قبضة قوى الإرهاب الغاشم، والتي ما كانت لتتحقق سوى من خلال تكاتف كافة القوى العراقية واتفاقها على توحيد جهودها من أجل دحر هذه الآفة التي تهدد استقرار العراق وأمنه. ونثمن جهود الحكومة العراقية لإيلاء الاهتمام لموضوع حماية المدنيين أثناء العمليات العسكرية الدائرة حاليا لتحرير الموصل، ونطالبها بالاستمرار في هذا النهج بهدف الحد من الخسائر البشرية في صفوف المدنيين، ولا سيما في ضوء انتقال المعارك إلى الأحياء ذات الكثافة السكانية المرتفعة.

ومع قرب انتهاء معركة تحرير الموصل، فإننا نعيد التأكيد على أن القضاء على الإرهاب واستدامة السلام وتعزيز الاستقرار في البلد يستلزم وضع مقاربة شاملة لا تعتمد على النواحي الأمنية والعسكرية فحسب، بل يجب أن تمتد لتشمل النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ومن هذا المنطلق، ترحب مصر بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل المساهمة في تثبيت الاستقرار في العراق، وخاصة النشاط الذي تقوم به آلية التمويل لتحقيق الاستقرار الفوري، وتؤكد على أن تحقيق الاستقرار في المناطق المحررة يحتاج – بالإضافة إلى المشروعات التنموية الأساسية – إلى ضمان عودة النازحين إلى منازلهم بشكل يصون كرامتهم وبشكل طوعي وآمن وعدم المساس بالوضع الديمغرافي للمناطق المختلفة قبل اندلاع الصراع، وذلك لضمان عدم تهميش أي

فئة على حساب فئة أخرى. كما أنه من الأهمية بمكان وضع تصور متكامل لحوكمة المناطق المحررة بشكل يلبي طموحات سكان تلك المناطق ويعزز من استقرارها.

كما أنه من الأهمية بمكان استمرار الجهود من أجل دعم العراق في تحقيق الإصلاح الاقتصادي ودفع جهوده التنموية، ولا سيما في ضوء ما ستمثله المرحلة المقبلة من عبء كبير على الاقتصاد العراقي لإعادة إعمار المناطق المحررة. ومن هذا المنطلق، فإننا ندعم عقد مؤتمر المانحين لحشد الدعم الدولي اللازم لمساندة العراق في هذه المرحلة الفارقة التي يمر بها البلد.

إن مصر حريصة على إنجاح الجهود التي تُبذل في العراق من أجل التوصل إلى مصالحة وطنية شاملة تجمع كافة مكونات الشعب العراقي، دون تهميش أي طرف في الحياة السياسية. فالعراق قد استمد قوته واستقراره عبر التاريخ من التنوع والتناغم الذي ساد بين أرجائه. وتعيد مصر التأكيد على أن تحقيق المصالحة، من خلال إجراء حوار حقيقي بين كافة أطياف الشعب العراقي لمعالجة الأسباب الجذرية التي أدت إلى تفشي الأيديولوجية المرتبطة بالإرهاب، يُعد مسألة حيوية لتحقيق الأمن والاستقرار في العراق على المدى الطويل. ونُثمن في هذا الصدد الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في العراق.

ختاما، أود الإشارة إلى أن مصر تتبنى موقفا ثابتا يقوم على أن قوة واستقرار العراق يكمنان في وحدة أراضيه وسيادة شعبه على ترابه الوطني وترفض أي تدخلات خارجية في هذا الشأن الداخلي العراق، خاصة تلك التدخلات التي تؤدي إلى تأجيج الفتن وترسيخ الانقسام بين مكونات الشعب العراقي، بما يغذي التربة الحاضنة للفكر المتطرف والإرهاب الذي يعاني منه الشعب العراقي وتدفع ثمنه شعوب المنطقة بأسرها.

ومن هذا المنطلق، تدين مصر القصف الجوي التركي لشمال العراق والذي يمثل انتهاكا غير مقبول لسيادة العراق واعتداء غير مبرر على أراضيه ولا يمكن تبريره تحت أي مسميات، ومن شأنه أن يزيد من تعقيد الأوضاع الإقليمية وتقويض جهود مكافحة الإرهاب.

السيد ولدغيريما (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): نعرب عن تقديرنا للممثل الخاص للأمين العام، السيد يان كوبيش، على إحاطته الإعلامية بشأن آخر تقرير للأمين العام عن الحالة في العراق (S/2017/357) والأنشطة التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. كما نشارك الآخرين في الإعراب عن التعاطف والتضامن مع شعب العراق وحكومته فيما يتعلق بالهجوم الإرهابي الأخير.

إننا نتابع التطورات الأخيرة في العراق. ولا تزال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف تمثل أولوية هامة، ونرحب بالتقدم الذي أحرزته الحكومة العراقية والبشمركة وقوات الحشد الشعبي والمقاتلون المحليون، بدعم من التحالف الدولي، في طرد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) من غرب الموصل بعد تحرير الجزء الشرقي من المدينة. ونقدر التنسيق بين قوات الأمن العراقية والقوات الأخرى، وهو أمر لا غنى عنه للتقدم المحرز مؤخرا، ونعتقد أن هذا التنسيق سيظل حاسم الأهمية في دحر تنظيم داعش بشكل كامل. وسيكون لهذا النوع من التنسيق أيضا تأثير مفيد، ليس في مكافحة الإرهاب فحسب، وإنما في التصدي للتحديات السياسية والأمنية الخطيرة الأخرى التي تواجه البلد.

والتقدم الكبير المحرز في مكافحة داعش لم يكن بلا تحديات. ولا بد أن نشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية، وتحديدا حالة المشردين، والعدد الكبير من الخسائر في صفوف المدنيين. وفيما يتعلق بالاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية، نحيط علما بالآراء التي أعربت عنها الحكومة العراقية والأعمال الجارية التي تضطلع بها منظمة الصحة العالمية، بالاشتراك مع وزارة الصحة العراقية والعاملين في مجال حماية المدنيين، بغية

التأكد من الاستدلال على الأشخاص الذين ربما يكونون قد تعرضوا للعوامل الكيميائية وعلاجهم.

وكما أشار تقرير الأمين العام، فإن النساء والأطفال هم الذين يتحملون وطأة النزاع بسبب القتال الدائر. وحماية المدنيين أمر بالغ الأهمية ونكرر الإعراب عن تقديرنا لالتزام الحكومة بإعطاء الأولوية لحماية المدنيين في ظل العمليات التي تجري في الموصل. ونأمل أن تبذل وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من الجهات كل ما في وسعها لكي تقدم، بالتعاون الوثيق مع الحكومة العراقية، المساعدة المطلوبة بشدة لأولئك الذين شُردوا بفعل هذه العمليات .

وستكون عودة الإدارة المدنية واستئناف الخدمات الأساسية في المناطق المحررة حاسمة الأهمية في استعادة الحياة الطبيعية وكفالة تحقيق الاستقرار. ونحيط علما بالجهود المبذولة من أجل استئناف الحوار السياسي الشامل للجميع والمصالحة في العراق. ويحدونا الأمل في أن تسهم هذه الجهود في معالجة الانقسامات الطائفية والسياسية وتعزيز الوحدة في البلد. وفي هذا الصدد، نقدر الدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة لهذه المساعي.

وأخيرا، فقد كانت الزيارة الأخيرة للأمين العام إلى العراق واجتماعه مع قيادة البلد هامة بالفعل في نقل رسالة تضامن، فيما يواصل العراق مكافحة الإرهاب والتصدي للتحديات المتعددة الأوجه التي يواجهها. ونؤيد الدعوة التي أطلقها لجميع الجهات السياسية العراقية بالانخراط في حوار وطني على نطاق واسع وتمثيلي يهدف إلى تحقيق السلام والمصالحة المستدامين. وهي دعوة في محلها تماما حيث أن الأزمة العراقية قد استمرت لفترة أطول من اللازم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل أوروغواي.

أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد يان كوبيش، على إحاطته الإعلامية المستفيضة. وأود أيضا أن أتقدم بتعازينا إلى ممثل العراق والسلطات العراقية وأسر ضحايا الهجمات الإرهابية الأخيرة التي وقعت في بلده.

إن أوروغواي تقدر الجهود المضنية التي يضطلع بها الممثل الخاص للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، بالتنسيق الوثيق مع الحكومة العراقية، في الوفاء بمهمة في غاية الأهمية والفعالية من أجل التصدي لمختلف حالات الطوارئ التي يعاني منها البلد منذ عدة سنوات.

ولا يزال العراق يواجه العديد من التحديات الإنسانية والسياسية والاقتصادية والأمنية الهائلة، ولكن يظل التحدي الرئيسي اليوم بلا شك هو مكافحة الإرهاب. ولهذا السبب، نؤيد الجهود الكبيرة التي بذلتها حكومة العراق في مكافحة التهديد الخطير الذي تشكله جماعة داعش الإرهابية لسيادته وسلامته الإقليمية وأمن سكانه بالكامل – وهو تهديد يؤثر أيضا على الجمهورية العربية السورية ولا يوجد بلد اليوم بمأمن منه، لأن الجرائم التي ترتكبها تلك الجماعة ومن يرتبط بها من أفراد وكيانات لا تعترف بأي حدود.

ونتفق مع الأمين العام في إعرابه في تقريره (S/2017/371) عن الحاجة إلى إيجاد آلية مناسبة لكفالة المساءلة عن الجرائم البشعة التي يرتكبها تنظيم داعش في العراق، والتي تشمل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وربما الإبادة الجماعية. ونحن على ثقة بأنه خلافاً لما حدث، للأسف، حتى الآن في سورية، سيتمكن المجلس بسرعة من التوصل إلى توافق في الآراء من أجل التحقيق في هذه الجرائم، بما في ذلك الاستخدام المحتمل للأسلحة الكيميائية، ومحاكمة مرتكبيها.

ونؤكد مجدداً أن الكفاح ضد آفة الإرهاب يجب أن يكون في إطار القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وأن يجري في سياق الأمم المتحدة من أجل منع تكرار

حدوث فظائع مماثلة لتلك التي ترتكبها هذه الجماعات. ومع ذلك، يجب أن يكون واضحاً أن العمليات العسكرية وحدها لن تقضي على خطر الإرهاب في العراق. ويجب أن يعمل القادة السياسيون العراقيون من أجل التغلب على انقساماتهم وعلى عدم الثقة التاريخي بغية التوصل إلى اتفاق واسع النطاق بشأن المصالحة الوطنية، يكون من شأنه إسدال الستار على سنوات طوال من معاناة الشعب العراقي نتيجة الانقسامات الطائفية والدينية العميقة.

إن صياغة سياسات ترمي إلى تعزيز تمكين المرأة موضوع تعلق أوروغواي أهمية خاصة عليه. وفي هذا الصدد، ندعو الحكومة العراقية إلى المضي قدماً في تعزيز وحماية حقوق الفتيات والنساء والنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمتين المشاركة السياسية للمرأة ومعالجة المشكلة الخطيرة المتمثلة في العنف الجنسي في حالات النزاع كأسلوب من أساليب الحرب وكعمل إرهابي.

وبالنسبة إلى الموصل، لا تزال الحالة الإنسانية للسكان المدنيين المتبقين في تلك البلدة ولأولئك الذين تمكنوا من الفرار صعبة للغاية. فقد أسفرت العمليات العسكرية للسيطرة على المدينة عن واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية في عصرنا، وهي أبعد ما تكون عن الانتهاء. ونشعر بالقلق إزاء حالة مئات الآلاف من المدنيين الذين لا يزالون محاصرين في الموصل، ولا سيما أكثر الفئات ضعفاً مثل النساء والأطفال، وما يتردد عن أنهم يُستخدمون كدروع بشرية على أيدي داعش، وهذا دليل آخر على جبن هذه الجماعة وازدرائها التام للحياة البشرية.

وفي هذا السياق المعقد، نواصل حث السلطات العراقية على أن تفي بهدفها المعلن في إعطاء الأولوية لحماية المدنيين وأمنهم في سياق هذا الهجوم على داعش وأن تنسق، مع وكالات الأمم المتحدة، الاستجابة الواسعة اللازمة لمعالجة الحالة الإنسانية الطارئة التي تسبب فيها الهجوم. وينبغي أن يكون إصلاح الهياكل الأساسية المدنية وتقديم الخدمات بصورة طبيعية والعودة التدريجية للنازحين إلى ديارهم أولويات بعد تحرير الموصل الذي يلوح في الأفق.

وبالمثل، ينبغي أن يكون واضحاً أن الكفاح ضد الإرهاب لا ينتهي باسترجاع الموصل. إن اكتشاف مقابر جماعية يُزعم أنها تضم آلاف الجثث يعكس نطاق الفظائع التي ارتكبها تنظيم داعش في العراق وسورية في السنوات الأخيرة. وعلى الرغم من الهزائم التي مُني بها داعش مؤخراً وتقليص مساحة الأراضي الواقعة تحت سيطرته كثيرا، فقد أظهر التنظيم أن لديه قدرة كبيرة على البقاء حيث يفر مقاتلوه إلى سورية عبر الحدود سهلة الاختراق بين البلدين، وهي حدود سيطر عليها لسنوات. ويجب ألا تكون معركة الموصل نهاية الحرب ضد الإرهاب، بل معلماً هاماً يتيح توطيد التقدم الذي حققناه حتى الآن.

وسنحتاج إلى زيادة تنسيق الجهود التي يبذلها العراق والتحالف المناوئ لتنظيم الدولة الإسلامية بغية دحر هذه الجماعة المجرمة بصورة نهائية، والتي لم تكن قط دولة ولن تكون أبداً كذلك، بل هي مجرد عصابة من القتلة المتعصبين الذين لا همّ لهم إلا التدمير، باستخدام أكثر الأساليب التي يمكن تصورها وحشية، الأمر الذي يجسّد معتقداتهم المتطرفة.

في الختام، وبخصوص مسألة المفقودين من الكويتيين ومن رعايا البلدان الثالثة وكذلك نهب الممتلكات الكويتية أثناء حرب الخليج الأولى، فإننا ننوّه بالتعاون الإيجابي بين البلدين ونشجّع الحكومة العراقية على تكثيف جهودها من أجل الامتثال لالتزاماتها الدولية واستجلاء هذه المسائل في أقرب وقت ممكن.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد مرزوق (العراق): سيدي الرئيس، اسمحوا لي بداية التقدّم بالتهنئة لجمهورية أوروغواي على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، والإعراب عن الشكر لما تبذله من جهود في تنظيم عمله، كما أخصّ بالشكر الولايات المتحدة الأمريكية على جهودها المبذولة خلال رئاستها للمجلس للشهر الماضي.

ويطيب لي الترحيب بالإحاطة الإعلامية للممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، السيد يان كوبيش، وجهود فريقه على عملهم الدؤوب والمخلص، مؤكدين دعم بلادي لكم.

يقف العراق على أعتاب مرحلة جديدة في حربه العادلة ضد عصابات داعش الإرهابية، تستلزم دعمه والتعاون معه لمواجهة التحديات التي تفرضها مرحلة ما بعد داعش، ولا سيما في ظل التحديات المالية الكبيرة نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية. ومن هذا المنطلق، عملت حكومة بلادي على وضع رؤية شاملة مبنية على محددات وأولويات ذات طبيعة اجتماعية واقتصادية وأمنية تصبّ في خدمة المواطن العراقي، وتتلخّص تلك الرؤية في النقاط الآتية:

أولاً، تتمثّل في إعادة الأمن والاستقرار والخدمات الأساسية، وتمكين النازحين من العودة إلى ديارهم ومشاركتهم في بناء وإعمار ما دمّرته داعش، ورعاية عائلات الشهداء والجرحى والمقاتلين الذين ضحّوا بدمائهم دفاعاً عن الوطن، وكذلك المتضررين من الإرهاب، وتأهيل المجتمع لمحو مخلفات داعش وثقافة العنف والكراهية، وحشد كل الجهود الوطنية من أجل تحقيق هذه الأهداف الوطنية والإنسانية.

ثانياً، الالتزام باحترام الآخر والتعايش السلمي مع جميع الشركاء في الوطن المختلفين دينياً ومذهبياً وفكرياً، واحترام مقدساتهم، وحماية الأقليات وقدسية دور العبادة لجميع الأديان والمذاهب، وهذا يمثّل أساساً للمصالحة المجتمعية.

ثالثاً، عدم السماح بعودة الحالات والمظاهر الشاذّة التي كانت سائدة في العراق في مرحلة ما قبل سيطرة داعش على المدن، وهي حالة التحريض والتوتر والتخندق الطائفي والقومي البغيض على حساب المصالح العليا للبلاد، وهذا ما ساهم في تمكين داعش من السيطرة على المدن والمحافظات، وعليه، يجب الالتزام بالخطاب الذي يكرّس روح المواطنة ويحثّ على الوحدة والتعاون، وعدم السماح لعصابات داعش الإرهابية أو أي تنظيم إرهابي إجرامي آخر بالعودة من جديد، وتوفير الغطاء له في المدن التي استُعيدت السيطرة عليها أو السماح بنمو خلايا إرهابية جديدة.

رابعاً، أهمية إقامة علاقات حسن جوار مبنية على المصالح المشتركة مع دول الجوار والإقليم، والعمل بإرادتنا الوطنية وقرارنا العراقي المستقل، وعدم رهن إرادتنا ومواقفنا بالخارج فيما يخص قضايانا ومصلحتنا الوطنية.

خامساً، حصر السلاح بيد الدولة وإلغاء المظاهر المسلّحة بشكل نهائي، واحترام أحكام القضاء وسيادة القانون في جميع مفاصل الدولة والمجتمع.

سادساً، الاستمرار بكل قوة وعزيمة وبتعاون الجميع في محاربة الفساد بجميع أشكاله وصوره لأنه أكبر حاضنة للإرهاب والجريمة.

سابعا، ابعاد مؤسسات ودوائر الدولة عن التدخلات السياسية والمحاصصة وعدم الاستئثار بمواقع المسؤولية والوظائف العامة، من أجل تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص والاعتماد على العناصر الكفؤة والمتخصصة القادرة على العمل باستقلالية ومهنية.

وتشيد حكومة العراق بالتضحيات الكبيرة التي تقدمها القوات العراقية المختلفة من الجيش العراقي والشرطة المحلية وقوات البشمركة والحشد الشعبي وقوات العشائر، وبإشراف قيادة العمليات المشتركة، ومساعدة قوات التحالف الدولي، وما حققت من انتصارات في عمليات تحرير مدينة الموصل، إذ تم تحرير الجانب الأيسر من المدينة بالكامل، كما أن عمليات استعادة الجانب الأيمن من المدينة تسير وفق الخطط المتفق عليها، وقد تم استعادة ما نسبته ٩٠ في المائة من الجانب الأيمن مع الحرص الشديد على الحفاظ على سلامة المدنيين الذين يتخذهم الإرهابيون دروعا بشرية.

وتعمل الجهات الرسمية المختلفة في المناطق المحررة من أجل عودة الحياة إلى الأحياء المحررة منها وإزالة الألغام المنتشرة فيها، تمهيدا لعودة النازحين إليها، وبدء تقديم الخدمات لكي يستأنف السكان حياتهم الطبيعية. وندعو المجتمع الدولي إلى المشاركة في جهود إعادة البناء والاستقرار في هذه المدن التي لحق بها دمار كبير. وتدرك حكومة بلدي العلاقة المترابطة بين التنمية المستدامة والأمن والسلام، وهناك جهود حثيثة تبذل، بمساعدة الأمم المتحدة وفي مقدمتها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي نظم مؤتمرا بتمويل من الاتحاد الأوروبي من أجل إعداد خطة التنمية الوطنية الخمسية في العراق للسنوات ٢٠١٨-٢٠٢٢، وصولا إلى بلوغ أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتشمل الخطة مفاهيم جيدة تتمثل في تعزيز اللامركزية الإدارية، وتنشيط القطاع الخاص، والتركيز على العنصر الإنساني، والتمكين الاقتصادي، والاستثمار في التعليم والرعاية الصحية والخدمات الأساسية، وتمكين الشباب، وإشراك المرأة والفئات الضعيفة، وخلق فرص عمل للفئات الأشد فقرا، ودعم الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

ويقدم العراق شعبا وحكومة الشكر إلى جميع الدول المشاركة في التحالف الدولي، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والدول الأخرى غير المشاركة فيه، على مساعدتها ومشاركتها الفاعلة في محاربة عصابات داعش الإرهابية، وتصديها لهذا الخطر العالمي ومساندتها اللوجستية والعسكرية للقوات الأمنية العراقية في إطار احترام سيادة وحرمة الأراضي العراقية.

في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧، أقدمت القوات التركية، في انتهاك صارخ للسيادة العراقية ولحرمة مبدأ حسن الجوار وقواعد القانون الدولي، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة، على تكرار انتهاكاتها للمجال الجوي والأراضي العراقية، من خلال قصفها منطقة جبل سنجار، شمال العراق، بأكثر من ٢٠ صاروخا، الأمر الذي أدى إلى استشهاد وجرح عدد من القوات العراقية من البشمركة.

وإذ أغتنم هذه المناسبة لأطلب من مجلسكم الموقر تحمل مسؤوليته القانونية والأخلاقية للحيلولة دون تكرار هذه الانتهاكات، وبما يسهم في حفظ وصون السلم والأمن الدوليين، ومطالبة تركيا بسحب قواتها من الأراضي العراقية واحترام علاقات حسن الجوار ضمانا للسلم والأمن الإقليميين والدوليين. إذ أن هذه الانتهاكات من شأنها تعقيد الوضع الإقليمي وزيادة حدة التوتر في المنطقة وعدم استقرارها.

وعلى صعيد ذي صلة، يحث العراق دول العالم على وضع معايير قانونية حازمة وصارمة لمواجهة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، تتضمن تجريم الأفعال المختلفة التي يرتكبها هؤلاء الإرهابيون في الدول الأخرى، بما في ذلك نية المشاركة في الجماعات الإرهابية أو تلقي التدريب أو السفر إلى الخارج بغرض الإرهاب، وفرض إجراءات فحص جديدة، مثل زيادة الرقابة على تأشيرات السفر وتبادل المعلومات الاستخبارية مع دول المقصد في سبيل مكافحة تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب، تنفيذا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

يدرس العراق الخيارات المطروحة في الحملة العالمية لجلب داعش إلى العدالة، مع شركائه في مجال جمع الأدلة وحفظها، عن الجرائم المرتكبة من قبل عصابات داعش الإرهابية في العراق، وبما يعزز سيادته ويحفظ اختصاصات قضائه ويرفع قدراته ذات الصلة.

وفيما يتعلق بأزمة النازحين داخليا في العراق، فإن إسهام الدول الصديقة والشقيقة في جهود إعادة الاستقرار وإعمار المناطق التي استعادتها القوات العراقية من عصابات داعش الإرهابية، يعد عاملا مهما في التخفيف من الأزمة الإنسانية للنازحين بسبب الحرب ضد الإرهاب. وهنا لا يفوتنا الإعراب عن تقديرنا للمساعدات التي قدمتها الحكومة اليابانية لتمويل أنشطة مكتبة الأمم المتحدة لخدمة المشاريع في منطقة الشرق الأوسط، حيث سينفذ مشروعا تحت شعار ”تحسين أثر وفعالية الشرطة المجتمعية في المناطق المحررة حديثا في العراق“، بالشراكة مع الحكومة العراقية ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في العراق. كما يقدر العراق جهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة في تقديم الدعم للنازحين، ويحث دول العالم على تمويل برامجها ذات الصلة في العراق، التي تقوم بعمل أساسي في المجال الإنساني والإغاثي للنازحين وإعادة الاستقرار والمصالحة المجتمعية.

وتبذل الحكومة العراقية جهودا مستمرة في تعزيز علاقاتها مع الدول العربية الشقيقة والدول المجاورة، ونخص بالذكر المملكة العربية السعودية والكويت والأردن وتركيا وإيران، فضلا عن علاقات التواصل المستمر مع الحكومة السورية.

ويتطلع العراق إلى توحيد جهود أعضاء مجلس الأمن بهدف التوصل إلى حل شامل للصراع في سورية، يكون مرضيا لجميع الأطراف السورية، وإلى القضاء على التنظيمات الإرهابية فيها وإيقاف الدعم الإقليمي لها.

إن حكومة العراق ملتزمة ببذل جهود استثنائية من أجل تحقيق تقدم في ملفي المفقودين الكويتيين وملف الأرشيف الكويتي، إذ تواصل وزارة الدفاع العراقية بذل جهود كبيرة من أجل توثيق وتدقيق معلومات الشهود والقيام بزيارات ميدانية إلى المواقع المفترضة بهدف العثور على أماكن للمفقودين والأسرى الكويتيين. وتم استئناف أعمال الحفر في القسم باء من موقع الخميسية، أما في موقع كربلاء، فقد قامت وزارة الدفاع بحفر ١٠٢ خندق دون التوصل إلى نتائج ملموسة.

كما لا توجد مستجدات فيما يتعلق بموقعي الجهراء والرضوانية، بينما تتواصل أعمال الحفر في موقع القاعدة البحرية في الكويت بحضور الشاهد إلى الموقع. وتعمل وزارتا الخارجية والدفاع على تكثيف جهود النشر والإعلان في التلفزيون والقنوات الفضائية والصحف الرسمية بشكل منتظم للحصول على شهود جدد ومعلومات موثقة والقيام بزيارات ميدانية من أجل تحقيق نتائج ملموسة وقوية تفضي إلى العثور على أماكن للمفقودين والأسرى الكويتيين.

وختاما، نقدم شكرنا للعمل والجهد الذي يقوم به السيد ممثل الأمين العام، السيد يان كوبيتش، وفريق عمله في تقديم المشورة للحكومة العراقية والأنشطة التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة من أجل عراق موحد ومستقر وخال من الإرهاب.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٠.